موجة التفاؤل تجتاح البورصة

خبراء: سوق السعودية يتهيأ لكسر حاجز 10 آلاف نقطة

أكد خبراء اقتصاديون أن سوق الأسهم السعودية، ستواصل صعودها القوي حتى نهاية العام الحالي، لكنهم حذروا في لقاءات متفرقة مع «العربية.نت» من تأثيرات العامل النفسي والمزاجي للمستثمرين الأفراد على حالة الصعود التي يرونها مبررة ومنطقية لجهة نتائج الشركات وقياس مكررات ربحية الأسهم في السوق.

وعلى الرغم من عدم رغبتهم في إعطاء مؤشرات محددة لتوقعاتهم، إلا أن الخبراء المحوا الى أن كسر مؤشر سوق الأسهم السعودي لحاجز 10 آلاف نقطة بات أمرا حتميا وأن المؤشر سيواصل صعوده القوي حتى نهاية العام الحالي بمستويات قياسية ربما تتخللها بعض التراجعات لجني الأرباح.

بدوره اعتبر رئيس إدارة الاستثمارات في شركة الأهلي كابيتال، محمد الشماسي، أن التوقعات بارتفاع أرباح الشركات المدرجة في السوق بين 10 في المئة الى 15 في المئة تجعل من المنطقي انعكاس هذا الارتفاع بالأرباح على الأداء العام لمؤشر الأسهم.

ورأى الشماسي أن مكررات الربحية «المتمثلة بنسبة سعر السهم الواحد الى مقدار حصته من الأرباح» لم تزل في «مستويات عادلة».

وقال إن «ارتفاع قيم التداول التي تضاعفت مع تواصل ارتفاع المؤشر يشير إلى أنه سيكسر حواجز جديدة» لكن الشماسي امتنع عن الخوض في مسألة كسر 10 آلاف نقطة.

وكسب مؤشر سوق الأسهم السعودية 11.49 في المئة منذ بداية العام الحالي، مرتفعا بختام جلسة يوم أمس فوق مستوى 9500 نقطة، وهو المستوى الأعلى للمؤشر منذ العام 2011.

اكتتاب البنك الأهلي ساهم في تفاؤل السوق

وذكر الشماسي، أن النسبة الأكبر من متداولي سوق الأسهم في السعودية من الأفراد الأمر الذي يجعل كل التوقعات رهينة لمزاجهم وتلقيهم للمعلومات التي تؤثر بشكل أقوى عليهم من معطيات السوق في كثير من الأحيان.

من ناحيته قال الخبير الاقتصادي، الدكتور فهد بن جمعة، إن ارتفاع إعلانات الربع الأول لنتائج الشركات، ستكون عاملا إيجابيا ومعززا لصعود المؤشر، متوقعا أن تواصل الأسهم صعودها بعد إعلان الأرباح.

وقال إن عددا من الشركات الكبيرة لم تزل تسجل أداء قويا على صعيد قوائمها المالية، ولم ينعكس ذلك بشكل كبير على سعر أسهمها ما يفسح مجالا أكبر للصعود في المستقبل.

وعزا بن جمعة تفاؤله الى المؤشرات الإيجابية لاقتصاد المملكة، التي تمثلت بإعلان ميزانية كبيرة ومشاريع ضخمة، وارتفاع في فوائض الحكومة ووداائعها الخارجية، وميزان المدفوعات والحساب الجاري الى جانب الاهتمام الكبير من صناديق عالمية بسوق الأسهم السعودي، منها صندوق الثروة السيادي للنرويج.

وذكر أن هناك تحديا كبيرا أمام إدارات الشركات التي قامت بعمليات زيادة لرأسمالها، إذ يتعين عليها زيادة عملياتها التشغيلية لرفع الإيرادات من أجل تحقيق منفعة أكبر لمالكي الأسهم.

وبسؤاله عن توقعات تراجع السوق بعد إعلان نتائج الربع الأول، قال بن جمعة «قد نشهد عمليات تهدئة من أجل جني أرباح لكن الدعم القوي للسوق أكبر من التأثيرات العابرة وهذا ما يجعلني متفائل بمواصلة الصعود».

وتشهد سوق الأسهم السعودية موجة من التفاؤل دفعت المؤشر العام للسوق إلى تسجيل مكاسب بأكثر من 11 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، فيما تسود التوقعات بأن يستمر الانتعاش في السوق مدعوماً بمجموعة من العوامل من بينها اكتتاب البنك الأهلي الذي يتوقع أن يستقطب المزيد من السيولة الى الأسواق.

وسجلت سوق الأسهم السعودية مكاسب كبيرة فاقت التوقعات في الربع الأول من العام في الوقت الذي ارتفع حجم السيولة في السوق بصورة واضحة بما زاد من كمية التداولات اليومية وسخونتها، كما ارتفعت الأرباح المجمعة للشركات السعودية خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 26.7 في المئة وهو ما انعكس إيجابا على تداولات الشهور الثلاثة الأولى من العام 2014.

وقال المحلل المالي، وعضو جمعية الاقتصاد السعودية، محمد العمران لـ«العربية نت» إن العديد من العوامل دعمت الارتفاعات التي سجلتها سوق الأسهم السعودية، وفي مقدمتها الإعلان عن الاكتتاب الوشيك للبنك الأهلي وهو اكتتاب ضخم أعطى دفعة تفاؤل كبيرة للسوق، خاصة مع التوقعات بأنه سيستقطب سيولة كبيرة الى السوق.

كما أشار العمران الى أن السوق السعودية استفادت من الهزات التي شهدتها أسواق الدول الناشئة، وتحديدا تركيا والهند والصين، في الوقت الذي أدت الأزمة في أوكرانيا الى ارتفاع أسعار النفط بشكل لافت وملحوظ وهو ما شكل عاملا إيجابيا لسوق الأسهم في أكبر منتج للنفط بالعالم.

ويتوقع العمران أن تستمر موجة التفاؤل في السوق خلال الفترة المقبلة، وأن يستمر الاتجاه الصاعد، وإن كان ثمة توقع ببعض الهبوط نتيجة موجات لجني أرباح بين الحين والآخر.لكن العمران أكد لـ«العربية.نت» أن تعيين الأمير مقرن وليا لولي العهد والترتيبات السياسية الأخيرة في المملكة شكلت عامل طمأنة ايضا يتعلق بالاستقرار السياسي وأدى الى ارتفاع السوق، ودفع الى التوقع بمزيد من الارتفاع خلال الفترة المقبلة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه السوق السعودية تسجيل الأرباح فإن انتعاشا ملموسا سجلته أسواق كل من السعودية والإمارات وقطر، وهو ما يؤكد أن الإنفاق الحكومي المرتفع والمشاريع الطموحة في البلدان الثلاثة يلعب دورا هو الآخر في إنعاش أسواق الأسهم.

وكانت السعودية قد أعلنت بداية العام الحالي موازنة مالية ضخمة تتضمن تخصيص 855 مليار ريال لأغراض الإنفاق العام، بما في ذلك تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة في المملكة، أما دبي فقد فازت باستضافة «اكسبو 2020» الذي يتوقع أن يدر على الإمارة ملايين السولات ملايين الزوار ومشروعات ضخمة لخدمة الحدث خلال السنوات المقبلة، فيما تستعد دولة قطر لاستضافة مونديال كأس العالم في العام 2022، وهو الحدث الذي يتوقع أيضا أن يدر على البلاد ملايين الزوار ومشاريع ضخمة لخدمتهم.

وسجلت بورصة دبي ارتفاعاً تجاوز 30 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي 2014، أما بورصة قطر فارتفعت بنحو 14 في المئة خلال الفترة ذاتها، فيما ارتفعت سوق الأسهم السعودية، وهي أكبر البورصات العربية، بنسبة 11.5 في المئة خلال الفترة ذاتها.

«بنك المشرق» فاز بجائزة «أفضل مكان للعمل 2014» من «جالوب»

قال بنك المشرق امس أنه فاز بجائزة «أفضل مكان للعمل 2014» من جالوب العالمية كأول مؤسسة مالية في الشرق الأوسط تحصل على هذه الجائزة العالمية لقدرته على خلق ثقافة مكان أفضل للعمل.

وأوضح بيان صحافي صدر عن «المشرق» الذي تأسس عام / 1967 / أن «جائزة أفضل مكان للعمل» تعتمد على دراسات يتم إجراؤها على أماكن العمل ثم يتم الاختيار بناء على أبحاث دقيقة على مكان العمل من قبل لجنة من الخبراء والمختصين في هذا المجال حيث تم اختيار البنك لتميز كوادره البشرية بالإنتاجية والمشاركة العالية ضمن بيئة عمل مميزة.

ولفت معالي عبد العزيز الغرير الرئيس التنفيذي لبنك المشرق في تصريح صحافي بهذه المناسبة إلى ان وجود كوادر بشرية تتميز بمشاركة عالية وارتباط وثيق بمكان العمل يعد أساس النجاح لأي مؤسسة إذ من الضروري أن يكون الموظفون ملتزمين ليس فقط بتقديم أفضل أداء في العمل وإنما متحمسون لقيامهم بأعمالهم وهو الهدف الرئيسي لأي مؤسسة.

السعودية تحقق المركز 62 عالمياً في السياحة .. والصدارة لسويسرا

حققت السعودية المرتبة الثانية والستين عالمياً من بين 142 دولة في تنافسية السفر والسياحة حسب آخر إحصائية أجرتها منظمة السياحة والسفر العالمية فيما تصدرت القائمة سويسرا.

وأشارت الإحصائيات التي تم استعراضها البارحة في ملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي المقام حالياً في الرياض والمستمر لمدة خمسة أيام، إلى أن المملكة تراجعت بشكل ملفت وكبير في تنافسية أسعار صناعة السفر والسياحة العالمية عن عام 2011 حيث كانت تبلغ المرتبة السادسة آنذاك فيما بلغت المرتبة الرابعة عشرة عام 2013.

ووفقا للإحصائية فإن عائدات السياحة الداخلية في المملكة نتيجة انفاق السياح المحليين بلغت 28 مليار ريال فيما بلغت عدد الرحلات السياحية 23 مليون رحلة من قبل السياح المحليين، كما بلغ انفاق السياح الوافدين 48 مليار ريال وبلغت رحلاتهم 13 مليون رحلة.

قواعد سعرية جديدة لإعمار وأرابتك والاتحاد العقارية

أسهم العقارات والاستثمار تقفز بمؤشر سوق دبي إلى حاجز 4520 نقطة

أسست أسهم قيادية في سوق دبي المالي أمس قواعد سعرية جديدة، بعد أن اجتازت اختبارات الصعود التي مرت بها خلال الجلسات الماضية، مما دفع المؤشر العام للسوق للقفز أمس باكثر من 1.57 في المئة ، واختراق حاجز 4520 نقطة للمرة الأولى منذ سبتمبر 2008.

وتمكن سهم إعمار العقارية من الإغلاق أمس عند مستوى 10.10 دراهم، وهو أعلى مستوى له في ستة أعوام، وكذلك سهم أرابتك القابضة الذي استقر فوق حاجز الستة دراهم، وسهم الاتحاد العقارية الذي صعد إلى مستوى 2.46 درهم، وسهم سوق دبي المالي المرتفع إلى مستوى 3.49 درهم، وسهم دبي للاستثمار الذي أغلق ملامسا مستوى الأربعة دراهم.

وسجل سوق دبي المالي أمس تداولات بقيمة 1.620 مليار درهم بتنفيذ 9397 صفقة توزعت على 650.68 مليون سهم، ذلك مقارنة مع تداولات الجلسة السابقة التي بلغت قيمتها 1.25 مليار درهم، بتنفيذ 8164 صفقة توزعت على 512.58 مليون سهم.

وأغلق المؤشر العام للسوق أمس على 4520.730 نقطة بارتفاع وقدره 69.730 نقطة عن إغلاقه السابق، فيما شهد التداول ارتفاع 11 شركة وهبوط 11 شركة وثبات أسعار 5 شركات.

مستثمر ينظر إلى شاشة التداولات في سوق دبي

وعلى صعيد أداء المؤشرات الفرعية، ساد اللون الأخضر الشاشات مع إغلاق 4 مؤشرات على ارتفاعات متباينة، مقابل تراجع مؤشرين فقط، واستقرار بقية المؤشرات عن المستويات السابقة من دون تغيير.

وتصدر مؤشر قطاع الاستثمار المؤشرات الصاعدة مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.7 في المئة ، تلاه مؤشر قطاع البنوك بنسبة 1.79 في المئة ، ثم مؤشر قطاع العقارات بنسبة 1.26 في المئة ، ومؤشر قطاع النقل الأقل ارتفاعا بنسبة 0.58 في المئة ، فيما تصدر مؤشر قطاع الاتصالات المؤشرين الهابطين بتراجع قدره 1.3 في المئة ، تلاه مؤشر التأمين بنسبة انخفاض بلغت 0.82 في المئة.

وتصدر سهم شركة أجيليتي الشركات الأكثر ارتفاعاً من حيث التغير في أسعارها أمس بإغلاق 10.750 دراهم بنسبة ارتفاع بلغت 6.97 في المئة ، ثم دبي للاستثمار بإغلاق 3.97 دراهم بزيادة قدرها 5 في المئة ، والاتحاد العقارية بإغلاق 2.46 درهم بنسبة تغير بلغت 4.680 في المئة ، والإمارات دبي الوطني بإغلاق 8.48 دراهم بنسبة تغير بلغت 2.66 في المئة ، وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين بإغلاق 1.25 درهم بنسبة تغير بلغت 2.46 في المئة، وتصدرت شركة اكتتاب القابضة الشركات الأكثر انخفاضا في أسعارها بإغلاق 1.050 درهم بنسبة تراجع بلغت 6.250 في المئة ، ثم دار التكافل بإغلاق 1.110 درهم بنسبة هبوط بلغت 3.480 في المئة ، والشركة الإسلامية العربية للتأمين «سلامه» بإغلاق 1.11 درهم بنسبة تغير بلغت 2.63 في المئة ، وتكافل الإمارات بإغلاق 0.86 درهم بنسبة تغير بلغت 2.59 في المئة ، والخليج للملاحة القابضة بإغلاق 0.36 درهم بتراجع قدره 1.64 في المئة.

وجاءت شركة أرابتك القابضة في مقدمة الشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداول بعد أن حققت تداولات بقيمة 241.43 مليون درهم، تلتها دريك آند سكل انترناشيونال بتداولات بلغت 238.20 مليون درهم، دبي للاستثمار بتداولات بقيمة 215.69 مليون درهم، والاتحاد العقارية بتداولات بقيمة 203.53 مليون درهم، وشركة سوق دبي المالي تداولات بقيمة 195.65 مليون درهم.

شركة البطاقات الذكية تشكو من تأخر خطة خفض الدعم في مصر

«رويترز»: قالت الشركة المتعاقدة على مشروع البطاقات الذكية الهادف لتقليص دعم الطاقة باهظ التكلفة في مصر إن الحكومة بطيئة في تطبيق البرنامج.

ويشكل دعم الوقود خمس الإنفاق العام لكن الحكومات المتتالية تبدي ترددا في معالجة النظام رغم حاجتها الماسة إلى السيولة تخوفا من إثارة قلاقل جراء رفع أسعار الوقود.

ومن المقرر أن يستخدم قائدو السيارات البطاقات لشراء البنزين والديزل بمحطات الوقود في إطار برنامج أطلقته حكومة الرئيس محمد مرسي قبل أن يعزله الجيش في يوليو تموز الماضي.

لكن خالد عبد الغني من شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «e-Finance» المسؤولة عن تطبيق المبادرة قال إن الحكومة تؤخر الإصلاح الضروري بانتظارها لحين اشتراك كل السائقين المسجلين وعددهم 4.5 ملايين شخص وحصولهم على البطاقات.

وقال إن على السلطات أن تحدد موعدا لبدء تفعيل «نقاط البيع» القائمة بالفعل عند مضخات الوقود. وقال إن البطاقات «ستنتشر سريعا» عندئذ.

وتقول الحكومة إن البرنامج يهدف إلى التصدي للسوق السوداء والتهريب. وتهدف في مرحلة لاحقة إلى تشديد النظام لكنها تحجم عن إعطاء تفاصيل.

كان عبد الفتاح السيسي القائد السابق للجيش أطاح بمرسي في يوليو الماضي بعد مظاهرات حاشدة ضد حكومته.

وتحدث السيسي الذي أعلن الأسبوع الماضي عزمه خوض انتخابات الرئاسة المقررة في نهاية مايو أيار عن تكلفة دعم الوقود لكنه لم يذكر حلا محددا.

وقال هاني صلاح المتحدث باسم الحكومة ردا على سؤال عن سبب بطء تطبيق نظام البطاقات الذكية «القرار سيصدر في الوقت الملائم.»

وأسعار بيع الوقود بالتجزئة في مصر من أرخصها في العالم. ورغم مساعدات خليجية في صورة مبالغ نقدية ومنتجات بترولية دعمت الوضع المالي لمصر في الأشهر التي تلت عزل مرسي فمازال الاقتصاد يتعافى من القلاقل السياسية التي أعقبت انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك.

وستتجاوز تكلفة الدعم 18 مليار دولار هذا العام مما يستنزف العملة الصعبة التي يمكن استخدامها لسداد الديون المستحقة لشركات الطاقة الأجنبية وتحسين شروط السداد لتشجيع الاستثمار.

وتقول الحكومة إن السائقين سيحتاجون البطاقات لشراء الوقود لكنها لن تحدد حصصا في المراحل الأولى وستكتفي برصد المبيعات. وقال عبد الغني إن النظام جاهز للتطبيق وينبغي أن يصبح إلزاميا.

وقال «لدينا أكثر من 12 ألف نقطة بيع في محطات البنزين بأنحاء البلاد. .. انتهينا بالفعل من تدريب ثمانية آلاف عامل في المحطات المتصلة جميعها بالشبكة. «ينبغي أن تأخذ الحكومة قرارا لبدء تنفيذ البرنامج في موعد محدد.»

وتقول الحكومة إن نظام البطاقات الذكية هو الخطوة الأولى لبرنامج إصلاح قد يخفض دعم الوقود ما بين 25 و30 بالمئة في غضون خمس إلى ست سنوات لكن المسؤولين لم يلتزموا مرارا بمواعيد لبدء تطبيق النظام.

عامل يزود سيارة بالوقود في محطة

تستحوذ على 1.75 في المئة من الحركة الدولية

الإمارات تتبوأ المراتب الخمس الأولى في 11 مؤشراً عالمياً لتمكين التجارة لعام 2014

تبوأت دولة الإمارات المراكز الخمسة الأولى في 11 مؤشراً عالمياً من بين 41 مؤشراً شملها تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2014 الصادر أمس عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي صنف الدولة في المرتبة الـ16 بين 138 دولة شملها التقرير، لتصعد بذلك 3 مراتب عن تقرير عام 2012.

ووفقاً للتقرير، الذي حصلت «الاتحاد» على نسخة منه، تصدرت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مجال توافر وجودة البنية التحتية للنقل التجاري، ضمن المجالات السبعة الرئيسية التي شملها التقرير الذي يصنف الدول استناداً إلى ما تتمتع به من سياسات وخدمات وبنية تحتية، التي تعمل على تسهيل حركة مرور السلع إليها أو عبرها حتى تصل إلى وجهتها النهائية.

وتعتمد المنهجية المتبعة في تصنيف الدول على تحليل أربعة مؤشرات رئيسية، وهي النفاذ إلى السوق وإدارة الحدود والبنية التحتية ومؤشر بيئة الأعمال داخل هذه المناطق، ويمثل تقرير تمكين التجارة العالمية مقياساً مهماً لتقييم أداء الدولة في خلق بيئة مواتية للتجارة، والعمل على تحسينها وتطويرها.

ووفقاً لنتائج التقرير، الذي قدر حصة دولة الإمارات من حركة التجارة العالمية بنحو 1.57 في المئة ، فقد حلت الدولة في المرتبة العاشرة عالمياً في المؤشر الرئيسي الخاص بالبنية التحتية، بحصولها على مستوى 5.8 نقاط من أصل 7 نقاط، فيما جاءت في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً في المؤشر الرئيسي الخاص بالبيئة التشغيلية المواتية للتجارة والأعمال، والمرتبة السابعة عشرة عالمياً في مؤشر إدارة الحدود، والمرتبة الـ109 عالمياً في مؤشر النفاذ إلى السوق.

وعلى صعيد أداء الدولة في المحاور السبعة الرئيسية المنضوية تحت المؤشرات الأربعة الرئيسية، حلت الدولة في المرتبة الأولى عالمياً في محور توافر وجود البنية التحتية للنقل، وفي المرتبة الـ 27 عالمياً في محور توافر وجودة خدمات النقل، والمرتبة الـ 23 عالمياً في محور توافر واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك ضمن المؤشر الرئيسي للبنية التحتية.

وحلت في المرتبة الثالثة عالمياً في محور البيئة التشغيلية ضمن المؤشر الرئيسي الخاص ببيئة الأعمال، والمرتبة السابعة عشرة عالمياً في محور كفاءة وشفافية إدارة الحدود ضمن المؤشر الرئيسي الخاص بإدارة الحدود، والمرتبة الـ 74 عالمياً في محور النفاذ للسوق المحلي والمرتبة الـ 130 في محور نفاذ الأسواق العالمية، ضمن مؤشر النفاذ للأسواق الرئيسي.

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية، حصدت الدولة المراكز الخمسة الأولى في نحو 11 مؤشراً فرعياً من إجمالي 41 مؤشراً شملها التقرير، حيث جاء في المركز الأول في مؤشر الطرق المعبدة ومؤشر جودة الطرق، فيما جاءت الدولة في المرتبة الثالثة في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي والرابعة في مؤشر توافر السعة المقعدية للخطوط الدولية والمرتبة الرابعة كذلك في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، وذلك ضمن مجال توافر وجودة البنية التحتية للنقل الذي حلت فيه الدولة بالمرتبة الأولى عالمياً.

وحلت الإمارات كذلك في المرتبة الثالثة في مؤشر عدد الوثائق المطلوبة للتصدير ضمن محور كفاءة وشفافية إدارة الحدود، الذي جاءت فيه الدولة بالمرتبة الـ 17 عالمياً.

وحققت الدولة المرتبة الأولى في مؤشر سهولة توظيف العمالة الأجنبية، ضمن محور البيئة التشغيلية الذي حلت فيه الدولة بالمرتبة الـ 13 عالمياً، بعد أن حققت كذلك المرتبة الثانية في مؤشر تكلفة الجرائم والعنف على الأعمال، والمرتبة الثالثة في مؤشر الأمن الفعلي، والثالثة في مؤشر سهولة النفاذ للائتمان، ضمن المحور ذاته، كما حلت الدولة في المرتبة الخامسة في مؤشر كفاءة تغير نظام النقل ضمن محور توافر وجود خدمات النقل.

سفينة تفرغ حمولتها في ميناء خليفة بأبوظبي